SC 12446

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www. www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرين

ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

EX.CL/842 (XXV)

الأصل: إنجليزي

تقرير مؤتمر الاتحاد الافريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أديس أبابا، إثيوبيا، 28 أبريل - 2 مايو 2014

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 002511-115 517 700
website : www.au.int

مؤتمر الاتحاد الافريقي المشترك لوزراء الزراعة
والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية،
أديس أبابا، إثيوبيا، 28 أبريل – 2 مايو 2014

AU/JMARF&A/MIN/Rpt

الأصل: إنجليزي

تحويل الزراعة الأفريقية لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة: استغلال فرص النمو الشامل والتنمية المستدامة

تقرير مؤتمر الاتحاد الافريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك وتربية الاحياء المائية
1–2 مايو عام 2014، أديس أبابا، اثيوبيا

تقرير مؤتمر الاتحاد الافريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الأحياء المائية،

1–2 مايو 2014 أديس أبابا، إثيوبيا

أولا. مقدمة

1. عقد مؤتمر الاتحاد الافريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية، بمركز الاتحاد الافريقي للمؤتمرات بأديس أبابا، اثيوبيا، بين 28 أبريل – 2 مايو عام 2014 كواحد من سلسلة من الاحداث لاحياء عام 2014 كعام للزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وجزء مهم من عملية الاعداد لقمة الاتحاد الافريقي لرؤساء الدول والحكومات المقررة في يونيو 2014. ومن المتوقع ان تعتمد قمة الاتحاد الافريقي لرؤساء الدول والحكومات والتي تعقد حول موضوع العام، اعلانا يحدد الاهداف الملموسة لافريقيا حول الزراعة على مدى العقد المقبل. وقد اطلق عام الزراعة والامن الغذائي في أفريقيا في 30 يناير 2014 خلال المؤتمر الثاني والعشرين للاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا (بموجب المقرر (**ASSEMBLY/AU/DEC.449 (XIX)**) تحت شعار "تحويل الزراعة الافريقية لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة: استغلال فرص النمو الشامل والتنمية المستدامة".

2. انعقد مؤتمر الوزراء الذي استمر يومين (1–2 مايو 2014) لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية حتى الان وأيضا لوضع الأهداف والاجراءات والغايات التي ترمي الى تحقيق الهدف الشامل لتسارع النمو والتحول وكذلك تحقيق الامن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر في القارة خلال السنوات العشر المقبلة. وكانت الاهداف العامة للاجتماع هي استعراض التقدم المحرز في جهود الاستثمار التي تؤثر على الانتاج والانتاجية،

والوصول إلى الاسواق والقدرة التنافسية والابتكار والقدرة على التكيف وتمويل الاستثمار، وآثارها على تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق الامن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر في القارة .

3. سبق الاجتماع الوزاري، انعقاد اجتماع استمر يومين لكبار المسؤولين والخبراء يومي 28 و29 أبريل 2014 لدراسة مختلف الوثائق واعداد تقرير لكي يتم النظر فيه من قبل الوزراء.

4 . عقدت الاطراف الفاعلة من غير الدول منتدى أصحاب المصلحة يوم 30 ابريل عام 2014 لتيسير اجراء مشاورات واسعة وتقديم مساهمات في المواد التي تقدم للدورة الوزارية التي عقدت في 1 مايو 2014 .

ثانيا. المشاركة

5. شارك ثلاثة وخمسون (53) وزيرا مسؤولا عن الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية يمثلون اجمالي 47 دولة عضو في الاتحاد الافريقي في اجتماع المؤتمر المشترك للوزراء: الجزائر وأنجولا وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الاخضر وتشاد وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وغينيا الاستوائية واريتريا واثيوبيا والجابون وجامبيا وغانا وكينيا وليسوتو وليبيريا وليبيا ومدغشقر ومالاوي وموريتانيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والجمهورية الصحراوية وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال وسيشيل وسيراليون وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

6 . ضم ممثلين كبار من المجموعات الاقتصادية الاقليمية وهي السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) وجماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الايجاد) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك).

7. شارك ممثلون من منظمات اقليمية ومظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتضم: اللجنة شبه الاقليمية لمصائد الاسماك ولجنة مصائد الاسماك لوسط غرب خليج غينيا واللجنة الحالية لبنجيلا ولجنة جنوب غرب المحيط الهندي للثروة السمكية وهيئة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي وشبكة تربية الاحياء المائية في أفريقيا، وجمعية التنمية الحرفية لمصائد الاسماك في غرب أفريقيا، وشبكة سياسات مصائد الاسماك في غرب أفريقيا والمركز الافريقي للتميز في تربية الاحياء المائية، وشبكة تربية الاحياء المائية في أفريقيا، واللجنة الحالية لبنجيلا، والصندوق العالمي للطبيعة وآلية وضع العلامات البيئية لافريقيا، ومنظمة سيشيل أبوستوليت دي لا مير، وجمعية تنمية المصائد السمكية التونسية والجبهة المتحدة للصيد في جنوب افريقيا ومنظمة مصائد الاسماك لبحيرة فيكتوريا وهيئة بحيرة تنجانيقا وهيئة الأسماك من أجل أفريقيا ومنظمة انفوبيش، والمؤتمر الوزاري حول التعاون في مجال مصائد الاسماك بين الدول الافريقية المطلة على المحيط الاطلسي، وصندوق تنمية المصائد البحرية ولجنة بيتايل للحوم والثروات السمكية، وبرنامج الادارة البيئية الساحلية الاقليمية في غرب أفريقيا، وهيئة شبكة الاسماك لافريقيا، والهيئة الاقليمية لمصائد الاسماك في خليج غينيا ومعهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية وجامعة ليلونجوي للزراعة والموارد الطبيعية ومعهد علوم البحار والمصائد بجامعة دوالا، ومعهد سيراليون للاحياء البحرية وعلوم المحيطات ورابطة شرق أفريقيا للصيد الصناعي ومعالجة الاسماك وشركة بايونير لصيد الاسماك ومعهد الموارد الطبيعية بجامعة جرينويتش.

8 ممثلون عن الشركاء الانمائيين والدوليين: منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية والبنك الافريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الفني الالمانية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الغذاء العالمي.

9 ممثلون من المنظمات الاقليمية لمصائد الاسماك في منطقة الكاريبي والمحيط الهادى: آلية مصائد الاسماك الاقليمية لمنطقة الكاريبي وأمانة اتفاقية ناورو للمحيط الهادى.

10. مثل الاتحاد الأفريقي، ادارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والمكتب الفني الخاص بها والمكتب الافريقي للثروات الحيوانية التابع للاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد.

ثالثا. الافتتاح الرسمي

11. **كلمة ترحيب – عبر سعادة السيد ايراستوس موينشا نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي** عن تقديره لهذا العدد الكبير من المشاركين وتنوعهم في المؤتمر. ونبه المشاركين الى أن عام 2014 هو عام للتأمل والتقييم والرؤى بشأن الزراعة في أفريقيا وأنه يجري تنظيم سلسلة انشطة لهذا الغرض. وتعد مداولات هذا الاجتماع جزءا من عملية تشاور تستمر عاما.

وأشار إلى أن هناك انجازات ملحوظة تحققت في تحسين الانتاجية الزراعية والتجارة وأن القارة أظهرت بعض الاستقرار في الامن الغذائي على مدى السنوات الأربع الماضية. ويمكن أن تعزى هذه التغييرات الايجابية الى السياسة الزراعية التي تستهدف الحوافز والاصلاحات المؤسسية التي ساعدت عملية البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية في تحفيزها. ومن خلال تضافر الجهود من قبل البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية، زاد التنسيق والمواءمة والتنظيم من قبل الجهات المانحة مع أولويات الدول بشكل كبير وخصصت عدد من الدول موارد اضافية للزراعة.

12. وأكد موينشا أن عملية التكامل يتم التعجيل بها بهدف اقامة منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017، استنادا الى الادراك بأن هناك حاجة لتعزيز التجارة الافريقية البينية وتحويلها إلى فرص للنمو والعمالة والتنمية. لكنه حذر بأن هناك تحديات أخرى يجب معالجتها بما في ذلك انخفاض الانتاجية والوصول الى الاسواق وتغير المناخ والتمويل وغيرها. وللتصدي لهذه التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة، أبرز نائب الرئيس الاجراءات والخطط التي وضعها الاتحاد الافريقي وهي: أ) الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الافريقي 2014– 2017

والتي يجري تطويرها بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء؛ ب) أجندة 2063، وهي أجندة لأفريقيا لمدة 50 عاما من أجل أفريقيا و ج) الاطار الاستراتيجي على مستوى الاتحاد الافريقي لتوفير قدر أكبر من الاتساق في اجراءات ومبادرات الاتحاد الأفريقي وهيئاته وهؤلاء أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء لخلق تآزر وتعاون بشكل أفضل لتعزيز وتيرة التكامل.

13. واختتم كلمته داعيا الوزراء إلى تحديد أهداف وغايات متماسكة وتجديد الالتزام للسنوات العشر القادمة وخاصة أثناء المناقشات في يونيو 2014 خلال قمة الاتحاد الافريقي حول موضوع العام، والذي يتوقع أن يؤدي إلى إعلان بشأن "أهداف النمو والتحول الزراعي المتسارع في أفريقيا الذي سيتحقق بحلول عام 2025 ".

14. **في كلمته نيابة عن المنتجين والجهات الفاعلة من غير الدول، أشار السيد جيبو باجنا رئيس المنظمة الافريقية للمزارعين** الى أنه بالرغم من احراز تقدم في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في العقد الماضي، هناك عدد من المجالات التي تحتاج الى الاهتمام من أجل وضع حد للجوع والتصدي لانعدام الامن الغذائي في القارة. وتشمل هذه كمية ونوعية الاستثمارات الزراعية وتوفير الاستثمارات الكافية لصغار المنتجين والانتباه إلى عدم المساواة بين الجنسين وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الارض وملكيتها والاجراءات المتعلقة بآثار تغير المناخ.

15. تشمل الاجراءات اللازمة السياسات والاستراتيجيات الجديدة لتوفير حقوق الاراضي للمرأة ورعاية الاطفال التي تستند الى المجتمع وجعل الزراعة أكثر جاذبية للشباب وزيادة الاستثمارات لأصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز مناهج الزراعة بالنظم الزراعية البيئية الجديدة.

16. دعوة الاطراف الفاعلة من غير الدول الى الاعتراف بالمزارعين بوصفهم مستثمرين من القطاع الخاص والحاجة إلى عمليات لاشراك أصحاب المصلحة بما يضع المزارع الحائز لمساحات صغيرة في مركز صنع القرار وتنفيذ اجندة التحول الزراعي.

17. وأشار **روبرتو ريدولفي مدير التنمية المستدامة بمكتب المعونة الاوروبي، متحدثا نيابة عن الشركاء الانمائيين**، الى اجتماع الاعمال للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية في ديربان (مارس 2014) الذي وافق على اطار الشراكة الذي يحدد أدوار ومسؤوليات واضحة لاصحاب المصلحة وآليات التنسيق والمساءلة لتقديم الدعم الفعال للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي يتماشى مع الأولويات الوطنية والاقليمية.

18. يدعو الشركاء الانمائيون الوزراء للمطالبة بالانتباه المتزايد والمستدام بالتحول الزراعي بما في ذلك التزام متجدد على أعلى مستوى من الدول الاعضاء في قمة الاتحاد الافريقي في مالابو في يونيو عام 2014.

19. اعترف الشركاء بأن إطار نتائج البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية بالغ الاهمية وله القدرة على تعميق اشراك أصحاب المصلحة في أجندة البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية وتعزيز التنسيق متعدد القطاعات وتبادل المعلومات بين المؤسسات والتشاور والتخطيط عبر الوزارات.

20. لتعزيز المساءلة، ستكون هناك حاجة إلى آليات لجمع البيانات الوطنية المنسقة لدعم تتبع التخطيط والتنفيذ بناء على الادلة وتحديد التأثيرات. ويشارك العديد من الشركاء الانمائيين في دعم هذه الجهود. وهذا الجهد سوف يستفيد من تحديد شفاف وعالمي لتدفقات الدعم للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

21. اعتماد عدد قليل من الاولويات والاهداف القارية المشتركة للتحول الزراعي سيقدم للشركاء احساس واضح بالتوجه، بما يؤدي الى تحسين مواءمة المساعدة والتأثيرات الانمائية. وستظل هناك حاجة لقيادة افريقية قوية وملتزمة، لتحقيق ذلك.

22. **تحدث بوكار تيجاني المدير العام المساعد والممثل الاقليمي لافريقيا بمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) نيابة عن الشركاء الفنيين.** قال ان جدول أعمال الفاو على الصعيد الوطني يتسق مع أولويات البلدان. وأنشأت الفاو أطر للدول تتضمن تدخلات ذات اولوية من الحكومات. ويقدم اطار النتائج واعلان القضاء على الجوع بحلول عام 2025، نقاط مرجعية مهمة ووسائل تنفيذية للتركيز على جهود الفاو على المستوى القاري الأوسع. فقط من خلال الشراكة يمكننا أن نحقق النتائج المنصوص عليها في هذا الاطار.

23. هناك أربعة جوانب تدعم هدف القضاء على الجوع:

1) الامن الغذائي والتغذوي: يعد النمو الشامل الذي يوفر الفرص والدخل لاصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين نتائج الامن الغذائي والتغذوي، بمثابة الاهداف والتحديات الرئيسية في القارة. اذ أن زيادة تبلغ 1 ٪ في الناتج المحلي الاجمالي مدفوعة بالزراعة تؤدي الى زيادة هائلة بواقع 6 ٪ في نمو الانفاق لافقر 10٪ من السكان.

2) توفير فرص العمل للشباب: فأفريقيا لديها أكبر نسبة من سكان العالم (50٪) تحت سن 25 عاما. وفي كل عام يدخل 11 مليون شاب سوق العمل في أفريقيا. ويمكن ان توفر الزراعة والقطاع الريفي فرصا لنسبة كبيرة من الشباب الأفريقي.

3) خلق الثروة وتعزيز الدخل الريفي: من المتوقع ان تصل القيمة المتزايدة للانتاج الافريقي والقيمة المضافة من الزراعة وقطاع الاغذية، إلى أكثر من تريليوني دولار بحلول عام 2030 ونحن بحاجة الى تسريع الجهود لضمان أن يكون لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب الافريقي الفرص والموارد والقدرة على المشاركة في هذه الفرصة العظيمة.

4) الثورة الصناعية المعتمدة على الزراعة: سيظل تصنيع القطاع الزراعي المحور الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي. ويتعين على استثمارات القطاعين العام والخاص الذهاب الى أبعد من التحسينات في انتاجية المزارع لكي تغطي المشاريع الزراعية المتعلقة بالتسوق والتجارة والمشروعات الزراعية، وتنمية الصناعات الزراعية.

24. تؤكد الفاو وكافة الشركاء الفنيين الالتزام ودعم الدول الاعضاء والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والاتحاد الافريقي والنيباد بجهودنا الجماعية لتحسين الرفاهية والرخاء لجميع الأفريقيين.

25. **في كلمته الافتتاحية الرسمية، قال صاحب السعادة سيليش جيتاهون وزير الدولة للزراعة في جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية،** إن قطاع الزراعة يلعب دورا مركزيا في حياة ومعيشة معظم الاثيوبيين. وظل القطاع الزراعي على الاجندة الاقتصادية ذات الاولوية لاثيوبيا منذ أوائل التسعينات. وستدعم الاستراتيجية الزراعية الوطنية تكثيف استهداف كل من الاسواق المحلية وأسواق التصدير. وغالبا ما يكون النمو في الزراعة حجر الزاوية في النمو الاقتصادي العام في اثيوبيا وعدد من القطاعات التي تعتمد على الزراعة. ويعد انتاج ما يكفي من الغذاء لتغذية السكان المتزايد في المستقبل، من بين المشاكل المفروضة الاكثر الحاحا التي تواجه البشرية اليوم وبالتالي يصبح تحقيق الامن الغذائي من خلال التنمية الزراعية المستدامة، بمثابة التركيز الرئيسي. ويعد غياب التقنيات والاستثمارات المناسبة هو السبب الرئيسي في انخفاض الانتاجية الزراعية. وبالتالي، هناك حاجة الى التركيز على العلم والتكنولوجيا والتدريب وتيسير التعلم من أفضل الممارسات. واختتم الوزير بالتأكيد على ضرورة دعم المزارعين الحائزين لمساحات صغيرة لتحسين ادارة الموارد الطبيعية والتعامل مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

رابعا . المسائل التنظيمية

26. تشكيل المكتب: تم الاتفاق على أن المكتب الحالي للاتحاد الافريقي سوف يشكل مكتب المؤتمر المشترك للوزراء. لذا تم تشكيل المكتب على النحو التالي:

الرئيس: جمهورية موريتانيا الاسلامية
النائب الاول للرئيس: جمهورية زيمبابوي
النائب الثاني للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية
النائب الثالث للرئيس: جمهورية نيجيريا الاتحادية
المقرر: جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

اعتماد جدول الاعمال وبرنامج العمل

27 . اعتمد الوزراء جدول الاعمال وبرنامج العمل كما قدما.

خامسا. الجلسة الحوارية الأولى

احاطة بشأن أجندة أفريقيا 2063: أفريقيا التي نريدها:

28. تقاسم السيد ماندیلا مادونسيلا مدير ادارة التخطيط الاستراتيجي والسياسات والرصد والتقييم وحشد الموارد بمفوضية الاتحاد الافريقي، لمحة عامة عن أجندة 2063: اطار استراتيجية مشتركة للنمو الشامل والتنمية المستدامة.

29. أشار السيد مادونسيلا الى أن نشأة أجندة 2063 تعود الى الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر الاتحاد الافريقي لرؤساء الدول والحكومات في الذكرى 50 لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية /الاتحاد الافريقي، والتي اعتمدت اعلانا يتعهد بالالتزام باحراز تقدم في أفريقيا في السنوات الخمسين المقبلة في المجالات الثماني التالية: أ) الهوية الافريقية وعصر النهضة ؛ ب) الكفاح ضد الاستعمار وتقرير المصير ؛ ج) تنفيذ أجندة التكامل؛ د) التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ هـ) السلام و الامن و) الحكم الديمقراطي؛ ز) تحديد مصير أفريقيا؛ ح) مكانة أفريقيا في العالم.

30. أشار إلى أن المؤتمر وجه بأن توفر مفوضية الاتحاد الافريقي، بدعم من البنك الافريقي للتنمية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والنيباد، القيادة في ترجمة هذه الاجندة الى تحقيق رؤية الاتحاد الافريقي في "أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في العالم". ويتضمن نهج تفعيل ذلك، مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعملية فنية تركز على تحليل الوضع وتخطيط السيناريوهات والتعميم من خلال وسائل مختلفة (الموقع على الانترنت، النشرات). كما تحدث السيد مادونسيلا بايجاز عن التقدم المحرز حتى الان، بما في ذلك اعداد الوثائق الاساسية والمشاورات داخل مفوضية الاتحاد الافريقي ومع أصحاب المصلحة. ويجري تسليط الضوء على القضايا التي سينظر فيها في المستقبل، وأشار السيد مادونسيلا الى التوقعات الرئيسية الثلاثة التالية:

أ) السعي الى مدخلات من المشاركين بشأن تحديد أفريقيا التي نريدها بحلول 2063؛
ب) اشراك مشاركين بالكامل في وضع الخطة الاولى التي تستمر 10 لأجندة 2063؛
ج) نشر الكلمة والمساعدة في دعم أجندة 2063.

الكلمة الرئيسية: مستقبل الزراعة الذي نريده

31. الافاق والتوقعات بشأن تحويل الزراعة في أفريقيا من أجل التعجيل بالنمو والازدهار المشترك والتنمية المستدامة في سياق أجندة الاتحاد الافريقي 2063: أفريقيا التي نريدها من قبل سعادة السيدة توموسيمي رودا بيس مفوضة الاتحاد الافريقي للاقتصاد الريفي والزراعة.

32. أشارت المفوضة الى أن هذا المؤتمر يأتي في وقت تختتم فيه القارة الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية /الاتحاد الافريقي تحت شعار "الوحدة الافريقية والنهضة الافريقية "، ونوهت بأنه يمثل أول معالم المتابعة السياسية للاطلاق الرسمي من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي يوم 30 يناير 2014، لعام 2014 كعام للزراعة والامن الغذائي في أفريقيا واحياء الذكرى السنوية العاشرة للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية. وهو أيضا خطوة حاسمة نحو القمة العادية المقبلة في يونيو 2014، والذي سيوفر التوجيه

ويعتمد اعلانا بالتزامات متجددة نحو الاهداف والغايات الملموسة في تعزيز أجندة الزراعة والامن الغذائي لافريقيا من اجل العقد المقبل.

33. كما أشارت إلى أن مستقبل الزراعة الذي نريده في أفريقيا هو جزء لا يتجزأ من رؤية أكبر لاجندة 2063 لافريقيا التي نريدها: "أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية مدفوعة بمواطنيها وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية". وأشارت أيضا إلى أن هذا يتجلى في موضوع العام للزراعة والامن الغذائي "تحويل الزراعة الافريقية من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة من خلال استغلال الفرص من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة". وأبرزت المفوضة خمسة أسس استراتيجية لمستقبل الزراعة الذي نريده:

أ) زيادة الانتاج والانتاجية مدفوعا بأجندة علوم قوية؛

ب) زيادة القيمة المضافة والوصول إلى أسواق فعالة والتجارة في قطاع زراعي تنافسي يغتنم فرص السوق المتنامية ويزيد حصة التجارة الافريقية البينية إلى 50 ٪ على الاقل من اجمالي تجارة الاغذية الزراعية في القارة بحلول عام 2025 بداخل منطقة التجارة الحرة القارية وبدعم من نظام تعريفة خارجية فعالة تعزز الأفضلية الاقليمية في الاغذية الزراعية بحلول عام 2019؛

ج) الأمن الغذائي والتغذوي لجميع المواطنين الأفريقيين بحلول عام 2025؛

د) القدرة على التكيف تجاه تغير المناخ والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الزراعة في أفريقيا من خلال ادماج قوي للتكيف مع تغير المناخ في خطط الاستثمار الزراعية؛

ه) اشراك القطاعين العام والخاص وتمويل الاستثمارات بناء على الموارد الخاصة لافريقيا والقدرة على التصرف المدعوم باستمرار العمل من قبل الدول الاعضاء، للوفاء بالالتزامات الواردة في اعلان مابوتو 2003. ويتعين ان يفي عمل حاسم في هذا الصدد بالتزاماتنا

لزيادة الاستثمارات في الزراعة. وحتى الان، هناك 13 دولة فقط وصلت أو تجاوزت التزام مابوتو العام البالغ 10٪.

34. اختتمت المفوضة كلمتها بالتأكيد على أهمية التقييم الذاتي الجاري والتعلم وتنفيذ التكيف وأشارت الى أن إطار نتائج البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية يجري تطويره كأداة لتتبع ورصد وتقديم تقارير عن التقدم المحرز وكذلك تسهيل التعلم المتبادل والمساءلة عن الاعمال والنتائج.

35. حلقة نقاش: تحديد وتبني النجاح: الاهداف والغايات التي يمكننا تحقيقها بحلول 2025 والمحركات الرئيسية للتغيير والتحول: ما هي وكيف تعمل.

36. عقب الكلمة الرئيسية، ناقشت الحلقة هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2025.

شمل المتحدثون: السيد جوزيف سام سيساي (سيراليون) و السيد جراي فورد موند (زامبيا) والبروفيسور ميشيني نتيبا (كينيا) والسيد سيزي صباح (ليبيريا) والسيد أتو وندیراد (اثيوبيا) والسيد ايف باسكال ساجا ايلبودو (بوركينا فاسو) والدكتور سيفو مويو (مؤسسة واحدة) وروبرتو ريدولفي (فريق عمل الشركاء الانمائيين/الاتحاد الاوروبي) وبوكار تيجاني (الفاو).

37 طلب رئيس الجلسة من الاجتماع التعامل مع مسألة: "هل هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2025 واقعيا؟ ماذا ينبغي أن يحدث، حتى يمكن لافريقيا القضاء على الجوع بحلول عام 2025؟"

38. كان جميع الوزراء عل اقتناع بأنه إذا كانت هناك ارادة سياسية، يمكن القضاء على الجوع بحلول عام 2025. خلال المناقشة التي تلت ذلك، حدد المتحدثون العوامل التي تحدد الارادة السياسية : أ) تخصيص ميزانية كافية جنبا الى جنب مع السياسات والخطط الملائمة لضمان الاستخدام الكفؤ والفعال للمخصصات؛ ب) التنسيق فيما بين القطاعات

نظرا للترابط بين الزراعة والقطاعات الاخرى ؛ ج) محاذاة الشراكة والتنسيق؛ د) الحصول على الاراضي والائتمان وغيرها من المدخلات ؛ هـ) برامج لجلب الشباب والنساء في الزراعة؛ و) الابتكارات الفنية التي تعد ذات صلة وفي متناول صغار المنتجين؛ ح) تبادل المعارف؛ ط) التعامل مع الفساد في المراكز الحدودية ؛ ي) قاعدة حيوية من الموارد البشرية المدربة.

39. قدم أعضاء الحلقة أمثلة عن كيفية الوفاء ببعض الشروط المذكورة أعلاه أدت الى جعل من الممكن احراز تقدم في مختلف جوانب التحول الزراعي في بلدانهم المعنية.

سادسا: الجلسة النقاشية الثانية

1. الكلمة الرئيسية – تحقيق الحلم: تحقيق التحول الزراعي من اجل التعجيل بالنمو والازدهار المشترك والتنمية المستدامة من جانب سعادة الدكتور ابراهيم حسن مایاكي المدير التنفيذي لوكالة النيباد

40. أكد الدكتور مایاكي على أربعة دروس رئيسية من تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية: 1) كنتيجة للبرنامج الافريقي الشامل، تحظى الزراعة الان بأولوية سياسية عالية؛ 2) هناك حاجة الى نهج متعدد القطاعات للزراعة والتحول الريفي في سياق الاستراتيجيات الانمائية الوطنية، ولا سيما معالجة السياسات المتضاربة في قطاعات أخرى مثل الاراضي والسياسات الاقتصادية والمالية؛ 3) استمرار الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة، وذلك على خلفية زيادة الايرادات العامة المحلية وانخفاض التمويل من الجهات المانحة، ويقوض الملكية المحلية والمسؤولية؛ و 4) تحديات الاسواق والتجارة للصناعة الزراعية المحلية.

41. أوجز الاجراءات المركزية ذات الاولوية التالية المطلوبة على مدى العقد المقبل:

أ) تنفيذ السياسات التي تخلق بيئة مواتية لزيادة التمويل وتمويل برامج الاستثمارات، وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين والنساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب) دعم التمييز الايجابي والعمل الايجابي لتمكين الممارسين في سلسلة القيمة الزراعية بما في ذلك تعزيز الحصول على التمويل والتكنولوجيا وأسواق المدخلات والمخرجات المحاطة علما بأدلة واضحة.

ج) حشد الموارد العامة والخاصة المحلية كمصادر رئيسية لتمويل الاستثمارات من أجل الزراعة والتنمية الريفية.

د) مواصلة النجاح على المستوى الوطني من خلال تكامل اقليمي سليم واستراتيجيات القطاع الخاص والسياسات والاجراءات على المستوى الوطني التي توفر المزيد من الفرص للمناطق.

هـ) تحفيز الأسواق والتجارة الاقليمية الى ما لا يقل عن ضعف التجارة الافريقية البينية القائمة على الزراعة في العقد الثاني للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية.

و) ربط الزراعة بأهداف واستراتيجيات التنمية الريفية الواسعة النطاق لتحقيق والحفاظ على المستويات المرجوة لنجاح الزراعة والتنمية التي تقودها الزراعة. ويعد الالتزام السياسي للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية، بدعم من الاجراءات الملموسة التي تعزز اتساق سياسات قطاعات التنمية الريفية ذات الصلة والتحول الاقتصادي، أمرا ضروريا.

ز) تعزيز القدرات على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية لاستخدام اطار نتائج البرنامج الافريقي الشامل كأداة لتتبع ورصد واعداد تقارير عن التقدم المحرز وكذلك تسهيل التعلم المتبادل والمساءلة عن الاجراءات والنتائج.

2. حلقة نقاشية: الاجراءات التي يجب أن نواصل تعميقها للحفاظ على الزخم (تلك الاجراءات تقدم نتائج واعدة) والاشياء التي يتعين علينا القيام بها بشكل مختلف لضمان تغيير تحولي ناجح

42. تبعت هذه الكلمة الرئيسية، حلقة نقاشية شملت أعضاء الحلقة: سعادة الدكتور إ. تايجا (الكاميرون) وسعادة أجنيس كالياتا (رواندا) وسعادة الدكتور جون موتوروا (ناميبيا) وسعادة كليمنت كوفي هومادو (غانا) وسعادة جوزيف ميد (زيمبابوي) وسعادة كايتيسي أوديت (بوروندي) والدكتور دانيال جاد (المستثمر الزراعي – القطاع الخاص) والدكتور دينيس ويلر (الشريك، الوكالة الامركية للتنمية الدولية) والسيد ديفيد أداما (أكشن إيد).

43 . طلب رئيس الجلسة من المحاور توفير أمثلة على الاجراءات العملية التي تنفذ في دولهم فيما يتعلق بالبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية. وشملت القضايا التي انبثقت عن المناقشات حول تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية في الدول:

أ) ينظر الى البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية كاطار لاشراك أصحاب المصلحة وأداة لتوضيح الخطط ذات الاولوية للدول في قطاع الزراعة.
ب) حاجة الدول الاعضاء لاستغلال الموارد المحلية وتكون شفافة وخاضعة للمساءلة بشأن استخدام الاموال.
ج) ضمان أن تنعكس الزراعة كأولوية قصوى في أوراق استراتيجية البنك الافريقي للتنمية المعنية بالدول.

د) الزراعة هي متعددة القطاعات؛ وبالتالي قدمت توصية محددة لتحسين آليات التنسيق القارية التي تشمل المجلس الوزاري الافريقي للعلم والتكنولوجيا (أمكوست)، والمؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة ومجلس الوزراء الافريقيين للمياه.

هـ) ينبغي التركيز على الاستثمار في البنية التحتية مثل مشاريع الري والوصول الى الاسواق والميكنة والطاقة والصناعة لدعم المدخلات وكذلك تقديم الدعم الحكومي لاصحاب الحيازات الصغيرة.

و) على الرغم من أن بعض الدول وقعت على اتفاقية البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية خلال السنوات الاربع الماضية، فهي تنفذ بالفعل البرامج تماشيا مع البرنامج الافريقي الشامل.

ز) تعد منصات التعلم المتبادل لتبادل الخبرات في تنفيذ البرنامج الشامل، أمرا مهما.

ح) زيادة الفرص اللازمة لاشراك الشباب في مجموعة واسعة من سلاسل القيمة (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك).

ط) دعم أصحاب الحيازات الصغيرة للانتقال من زراعة الاعاشة إلى التوجه التجاري.

ي) تهيئة بيئة مواتية للسماح للقطاع الخاص بالعمل والازدهار.

ك) تشكل خسائر ما بعد الحصاد تحديا رئيسيا للامن الغذائي والذي قد يتطلب شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ل) يلزم اتخاذ اجراءات قانونية وسياسية لحماية مشروعات اصحاب الحيازات الصغيرة.

م) أثيرت مسألة الوقود الحيوي ومنافسته مع الزراعة لكن لم تتم مناقشته بشكل أكبر.

ن) يجب أن تدرج مسألة تغير المناخ في التخطيط الزراعي.

س) ينبغي استكشاف الفرص للعلاقات بين دول الجنوب في مجال التجارة الزراعية.

ع) يعد دور الجماعات الاقتصادية الاقليمية مهما في الاستفادة من وفورات الحجم ووضع استراتيجيات اقليمية مشتركة بين القطاعات لاغراض الزراعة.

ف) تشجيع التنوع الغذائي لتحسين التغذية.

سابعا. النظر في تقرير كبار المسئولين – الزراعة والتنمية الريفية

44. في 2 مايو 2014، قدم السيد ديجيني أبيشا تقرير اجتماع كبار المسؤولين والخبراء المكلفين بالزراعة والتنمية الريفية والذي عقد يومي 28 و29 أبريل 2014.

1. التحول الزراعي للتعجيل بالنمو من خلال زيادة الانتاج والانتاجية

أ) مضاعفة على الأقل المستوى الحالي من النمو السنوي في اجمالي انتاجية العوامل في الزراعة.

ب) اقرار أجندة العلم من أجل الزراعة في أفريقيا لزيادة مستوى النمو السنوي في اجمالي انتاجية العوامل في الزراعة من خلال ابتكار التكنولوجيا ونشرها واعتمادها والموارد البشرية الماهرة.

ج) اقرار المبادىء التوجيهية بشأن الاستثمارات التي تعتمد على الاراضي الواسعة النطاق في أفريقيا، التي اعدتها مبادرة سياسات الاراضي المشتركة لمفوضية الاتحاد الافريقي والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

د) دعم الانتاج واستخدام المدخلات الزراعية الفعالة من حيث التكلفة وذات الجودة (للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية) التي تعد في المتناول والوصول إلى جميع أصحاب المصلحة.

هـ) الاستثمار في ادارة فعالة للمياه والبنية التحتية للري لتسهيل نظام امدادات للمياه مستقر وقابل للتنبؤ وكذلك طاقة متجددة في المتناول وجديرة من أجل الانتاج الزراعي.

و) وضع تدابير وآليات لضمان المساواة في الحصول على الفرص بما في ذلك الاراضي والاصول الانتاجية ومعلومات المعارف والمهارات بالنسبة للنساء والشباب والمجموعات الرعوية وغيرها من الفئات المحرومة اجتماعيا.

2 . استغلال الاسواق والفرص التجارية من أجل التحول والازدهار المشترك

أ) تسريع التجارة داخل الاقليم وفيما بين الاقاليم بين الدول الأعضاء بالاتحاد الافريقي التي تستهدف رامية الى تعزيز الطلب على المنتجات الزراعية الافريقية بما في ذلك تبسيط واضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التجارية الحالية.

ب)اقامة منطقة التجارة الحرة القارية بشكل سريع واعتماد خطة قارية للتعريفة الخارجية المشتركة لتعزيز القيمة المضافة داخل أفريقيا والتجارة في الأغذية والزراعة دون المخاطرة بالجودة والمعايير.

ج) اصلاح السياسات والمؤسسات لتسهيل الاستثمار في الاسواق والبنية التحتية للتجارة وتشجيع التنمية الاقليمية الشاملة لسلاسل القيمة مع التركيز على سلع زراعية مختارة استراتيجيا.

د) تعزيز آلية التنسيق لتشجيع الموقف الافريقي المشترك بشأن المفاوضات التجارية الدولية المتعلقة بالزراعة واتفاقات الشراكة.

هـ) تعزيز قدرات صغار المنتجين في مجالات تنظيم المشاريع التجارية وتنمية القيادة والتنظيم والتفاوض والدخول الى الاسواق بما في ذلك التعاقد.

و) الاستثمار في البنية التحتية من أجل السوق وتنمية سلسلة القيمة على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية، بما في ذلك التصنيع المحلي والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعالجة ما بعد الحصاد والتوزيع.

ز) دعم وتسهيل الدخول والمشاركة التفضيلية للمرأة والشباب في فرص الاعمال المربحة والجذابة في المشروعات الزراعية.

ح) تشجيع انشاء منصات لتفاعلات القطاعات المتعددة

3. الامن الغذائي والتغذوي: نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية في أفريقيا

أ) الالتزام بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025.

ب) اتخاذ تدابير ملموسة تضمن الحكم الرشيد والاطر القانونية اللازمة لتحديد أولويات أجندة الأمن الغذائي والتغذوي نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع عام 2025.

ج) تطوير وتفعيل حزم الحماية الاجتماعية وبرامج المشاريع الزراعية التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية وخاصة النساء والشباب.

د) وضع وتطبيق مؤشرات محددة السياق وواقعية لتتبع الأمن الغذائي باعتبار أن الامن الغذائي والتغذوي مسألة معقدة.

هـ) ادماج مسائل رعاية الحيوان باعتبارها جزءا هاما من التنمية والتحول الزراعي وباعتبارها استراتيجية رئيسية نحو تحقيق أهداف الامن الغذائي والتغذوي.

و) بحث تحديد موقف أفريقي بشأن الكائنات المحورة وراثيا وقدرة أفريقيا على الاستفادة من الفرص.

ز) تعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية الغذائية والنقدية للتعامل مع نقص الغذاء الناجم عن الجفاف الدوري لفترات طويلة أو غيرها من الكوارث/حالات الطوارىء.

ح) تعزيز نظم الانذار المبكر لتسهيل استجابات متقدمة واستباقية مع الكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بتأثيرات الامن الغذائي والتغذوي.

ط) استهداف المناطق الجغرافية ذات الأولوية والجماعات المجتمعية من أجل التدخلات المتعلقة بالغذاء والتغذية.

ي) تشجيع وتسهيل زيادة استهلاك المواد الغذائية المنتجة محليا، بما في ذلك تعزيز برامج التغذية المدرسية المبتكرة والتي تستخدم موادا غذائية مصدرها المجتمع الزراعي المحلي.

4 . تعزيز قدرة الزراعة في أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ وادارة المخاطر

أ) دعم ادماج أجندة بناء القدرة على التكيف في مساهمة أفريقيا في اطار عمل ما بعد عام 2015 من أجل أجندة الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة.

ب) تسريع تنفيذ استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ على المستوى الوطني والاستراتيجية الاقليمية الافريقية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها بما يتسق مع اطار عمل هيوجو.

ج) دعم تنمية القدرات وزيادة الاستثمارات لمبادرات بناء القدرة على التكيف بما في ذلك الضمان الاجتماعي للعمال الريفيين.

د) دمج برامج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتعميمها سواء في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية وخطط الاستثمار الزراعي الاقليمية.

هـ) تعزيز منصات قارية واقليمية ووطنية لدعم التنسيق وتبادل الخبرات والتعلم المتبادل.

و) تحسين توافر وحصول أصحاب الحيازات الصغيرة على معلومات موثوق بها وحديثة حول المناخ والمخاطر والمعارف والتكنولوجيا والادوات (على سبيل المثال، المحاصيل والتأمين على الماشية) لتسهيل عملية التنمية الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والمحاطة بمعلومات عن المخاطر من خلال الاستثمار في خدمات معلومات المناخ والطقس.

ز) التشجيع على حفظ وتنمية أصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية التي يمكن أن تصمد وتتكيف مع الظروف المناخية القاسية بما في ذلك استخدام الموارد الوراثية المحلية.

ح) تحسين ادارة المخاطر والقدرة على الصمود بالنسبة للفئات المعرضة للتأثر بما في ذلك النساء والاطفال والفئات المحرومة اجتماعيا.
ط) اعطاء أولوية للنظم البيئية المعرضة للتأثر مثل الغابات والاراضي القاحلة وشبه القاحلة والتنوع البيولوجي وما الى ذلك، حيث تعد تحديات التصحر وتدهور الاراضي حادة.

ي) وضع وتنفيذ داخل الدول مشاريع رائدة تتعلق بتأثيرات تغير المناخ والتصحر على الزراعة من أجل التعزيز المحتمل لأفضل الممارسات.

ك) اعداد أهداف واقعية بشأن عدد من الاسر التي تمارس الزراعة الذكية للمناخ بحلول 2025.

5. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل الاستثمارات في الزراعة الافريقية

أ) مواصلة زخم تخصيص نسبة مئوية متزايدة من الميزانيات السنوية الوطنية للزراعة وذلك تمشيا مع التزام الحد الادنى البالغ 10 ٪ ، وأيضا اتخاذ تدابير لضمان كفاءة وفعالية هذه الاستثمارات.

ب) وضع آليات ونظم للتعرف على وتقدير أداء للدول الاعضاء فيما يتعلق بالتقدم بشأن الالتزامات.

ج) انشاء و /أو تعزيز الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص لخمس على الاقل من سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الاولوية مع الربط القوي بالزراعة لاصحاب الحيازات الصغيرة.

د) اتخاذ و /أو تعزيز خطط تمويل تعد صديقة لمشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة لدعم انتقالها الى مشروعات قابلة للحياة.

هـ) انشاء منصات لاصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز آليات التمويل المشترك.

و) تشجيع واعطاء أولوية لحشد الموارد المحلية للاستثمار الزراعي للحد من الاعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية التي ربما تحد من الشعور بالملكية والشراء من قبل المزارعين وأصحاب المصلحة الاخرين.

ز) انشاء وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية الرئيسية الوسيطة للقطاع الخاص من أجل التيسير والتنسيق الشامل لضمان مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية

6 . اطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

أ) الاقرار باطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كأداة لتتبع ورصد واعداد التقارير عن التقدم المحرز وكذلك تيسير التعلم المتبادل والمساءلة عن الاجراءات والنتائج.

ب) تعزيز قدرة أفريقيا على المعرفة واعداد البيانات وادارتها لدعم التخطيط والتنفيذ بناء على الادلة.

ج) تعزيز برامج المراجعة الدورية من قبل الاقران والتعلم والمساءلة المتبادلة.

د) اجراء مراجعة في منتصف المدة بعد 5 سنوات من أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للفترة 2015 – 2025.

مناقشة بشأن توصيات مشروع التقرير:

أ) الاشارة الى الحصول على الميكنة والقوة والطاقة والكهرباء وادارة المياه والبنية التحتية للري وتطهير الاراضي وامدادات المياه في المناطق الريفية وخدمات الارشاد والتعاونيات باعتباها مهمة لتطوير الري.

ب) الاشارة صراحة الى التصنيع الزراعي باعتباره منتج زراعي.

ج) الاشارة للتطور السريع في الزراعة التعاقدية في أفريقيا.

د) تضمين التصحر والاستدامة عند مناقشة الموضوع البيئي.

ه) وضع مؤشرات واستراتيجيات للأمن الغذائي ومناهج للمتابعة.

و) التعامل مع الاسواق والتجارة الثنائية.

ز) استخدام عام الزراعة كفرصة لتبادل الدروس المستفادة.

ح) وضع أولويات مشتركة من أجل التنفيذ.

ط) مراجعة الخطط والاستراتيجيات كل 5 سنوات بدلا من 10 سنوات.

ي) التأكيد على التدعيم الحيوي وتعزيز القدرات البحثية وقدرات النشر لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة والتقزم.

ك) تحديد/تطوير موقف ورؤية مشتركة بشأن الكائنات المحورة وراثيا في أفريقيا؛ الرجوع إلى اتفاقية أمن التنوع البيولوجي في بيان الكائنات المحورة وراثيا.

ل) تضمين الاشارة الى التدريب الريفي والتدريب المهني في المناطق الريفية من أجل الفلاحين والتجار والمنتجين لتعزيز الامن الغذائي والتغذوي.

م) استخدام "رعاية الماشية" بدلا من "رعاية الحيوان".

ن) وضع مؤشرات حتى تكون الوثيقة أقل غموضا.

س) تنقيح مشروع الوثيقة باللغة الفرنسية: الاشارة الى اختصار البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية بحروف **PDDAA** بدلا من **CAADP**؛ استبدال تعبير "السكان الاصليين' بتعبير "المحليين".

ع) مراجعة مشروع الوثيقة باللغة البرتغالية لتشمل جميع المعلومات وتحديدا ما يتعلق بالقدرة على التكيف والمخاطر.

ف) تضمين الملحق (اطار النتائج).

ص) التأكيد على حاجة صغار المزارعين في أن يكونوا منظمين ويتسموا بالمهنية.

ق) ربط القضايا البيئية المطروحة في هذه الوثيقة مع اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.

ر) تضمين تآكل التربة وصحة التربة في القسم المعني بضعف النظم البيئية.

ش) اقامة مناطق التجارة الحرة.

ت) وضع ورصد برامج الضمان الاجتماعي وخاصة الامن الغذائي.

ثامنا. نظر تقرير كبار المسئولين – مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية

45 . في 2 مايو 2014، تم عرض تقرير اجتماع كبار المسؤولين والخبراء حول مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية الذي عقد يومي 28 و 29 أبريل 2014 إلى الوزراء وتلاه مناقشة. تضمن التقرير التوصيات التالية:

1. فيما يتعلق باطار السياسات والاصلاحات الاستراتيجية لمصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في أفريقيا:

نظرا للحاجة لتعزيز الحفاظ على الثروات السمكية والاستخدام المستدام لها، من خلال انشاء حكم وطني واقليمي وترتيبات مؤسسية؛

واعترافا بامكانات مصائد الاسماك الصغيرة الحجم في المساهمة في الحد من الفقر والامن الغذائي والتغذوي والمنافع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الصيد وخارجها؛

واعترافا بامكانات قطاع تربية الاحياء المائية في توفير الثروة والمزايا الاجتماعية والمساهمة في تنمية الاقتصاد الافريقي؛

ونظرا للحاجة إلى استغلال فوائد مصائد الاسماك في أفريقيا ووفرة الاستزراع السمكي من خلال تسارع التجارة والتسويق؛

ونظرا لاهمية تماسك سياسات مصائد الاسماك والادارة المتكاملة لتنمية تربية الاحياء المائية؛

وادراكا لتحديات واحتياجات تعزيز قدرة الدول الاعضاء والمؤسسات من أجل ضمان التنمية المستدامة لهذا القطاع؛

وتأكيدا على الحاجة لزيادة وتعزيز "صوت أفريقيا " في الحكم وادارة مصائد الاسماك في أعالي البحار من أجل تعزيز بشكل مستدام الفوائد التي تعود على الدول الاعضاء المرتبطة باستغلال موارد أعالي البحار؛

واعترافا بدور مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في المساهمة بنسبة 6 ٪ في النمو في الزراعة والحاجة الى ادماج مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي على نحو فعال؛

وازاء الشعور بالقلق حيال جميع أشكال الاستغلال المفرط للموارد السمكية بما في ذلك الصيد غير المشروع للاسماك وحتى نهب الموارد.

46. قام الخبراء بالتالي:

أ) التعبير عن ارتياحهم لعملية تطوير اطار السياسات واستراتيجية الاصلاح لمصائد الاسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

ب) التوصية برفع اطار السياسات واستراتيجية الاصلاح الى المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية لاعتمادها.

ج) التوصية بأن يتم انشاء لجنة فرعية للبرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية بشأن مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية على المستوى الوطني لدعم فريق البرنامج الافريقي الشامل في الدول.

د) حث الدول الاعضاء على تعزيز الترتيبات المؤسسية لضمان التماسك المؤسسي وتماسك السياسات في مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

هـ) مطالبة الشركاء الانمائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة بتنظيم تدخلاتهم في مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية مع اطار السياسات واستراتيجية الاصلاح ودعم تنفيذها.

و) حث الدول الاعضاء على تحديد الاولويات ووضع خطة عمل لتحقيق تنفيذ اطار السياسات واستراتيجية الاصلاح.

ز) توصية الاتحاد الافريقي بوضع آلية لمراقبة تنفيذ اطار السياسات وتقديم تقارير بشكل منتظم الى الدول الاعضاء.

ح) الطلب من الدول الاعضاء والمجموعات الاقتصادية الاقليمية تصميم استراتيجيات للوصول الى مصائد الاسماك التي تشجع على ضمان الحقوق والحصاد المستدام للثروات السمكية للاستفادة من امكانات تحقيق ثروات من هذه الموارد.

ط) الطلب من الاتحاد الافريقي والدول الاعضاء بالمجموعات الاقتصادية الاقليمية والشركاء دعم تفعيل آلية اصلاح مصائد الاسماك الافريقية بوصفها منصة قارية

لتنسيق تدخل متماسك والاستثمارات في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

ي) حث الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء على تيسير مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في عمليات صنع القرارات في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

ك) الطلب من الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية تعزيز قدرة الدول الاعضاء على المشاركة الفعالة في المنظمات الاقليمية لادارة مصائد الاسماك والمحافل الدولية الاخرى لتحقيق المزايا.

ل) حث الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية على دعم الروابط المؤسسية على المستويات الاقليمية لمصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

م) الطلب من الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء تعزيز اللجنة المعنية بمصائد الاسماك الداخلية وتربية الاحياء المائية في أفريقيا وغيرها من الشبكات التي تلعب دورها بشكل فعال في تعزيز تنمية تربية الاحياء المائية في القارة .

ن) الطلب من الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بناء القدرات في الدول الاعضاء لادراج الصكوك القانونية الدولية التي تنظم استغلال الموارد السمكية المشتركة في المياه الوطنية، ضمن القوانين المحلية.

س) التأكيد على التزام الدول الاعضاء بتعزيز قدرة الرصد والمراقبة والاشراف بما في ذلك تنفيذ تدابير الدول الساحلية وتدابير دولة العلم والصكوك ذات الصلة من أجل مكافحة الصيد غير المشروع.

ع) التأكيد مجددا على اهمية أن تعزز المجموعات الاقتصادية الاقليمية تعاونها وتآزرها مع الهيئات الاقليمية لمصائد الاسماك للتعجيل بالاصلاحات في قطاع مصائد الاسماك على المستوى الاقليمي.

2. فيما يتعلق بالتحول الزراعي من أجل التعجيل بالنمو: أجندة العلم من أجل الزراعة

اعترافا بالدور الحاسم للبحث والعلم والتكنولوجيا والارشاد في تحويل مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية من أجل استدامة الانتاج والانتاجية،

وبالاشارة الى أهمية تطبيق البحث وجوانب تعزيز القدرات للدول الاعضاء لزيادة الاستثمار في البحث من أجل التنمية وبالتالي توجيه استثمار اقتصادي أوسع في هذا القطاع،

وفي متابعة تنظيم البحث الوطني مع اطار الانتاجية الزراعية وبرنامج الدعم الفني في مجال المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية،

قام الخبراء بالتالي:

أ) حث الدول الاعضاء على تعزيز وبناء القدرات من اجل البحث في مجال المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية لاجراء تقييم دينامي للمخزرونات السمكية والتقييم الاقتصادي للثروات السميكة واجراء بحوث حول اثار تغير المناخ.

ب)حث الدول الاعضاء على انشاء آلية من أجل المشاركة النشطة للقطاع الخاص في مجال البحوث والارشاد

ج) حث الدول الاعضاء على ادخال آلية لتحقيق العائدات بشأن المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية من أجل البحث والتطوير.

د) مطالبة الاتحاد الافريقي بدعم الشركاء لانشاء المراكز الافريقية للتميز من أجل تربية الاحياء المائية وصيد الاسماك ودراسات التنوع الحيوي وعلوم المحيطات

3. فيما يتعلق باستغلال الاسواق وفرص التجارة

نظرا للشعور بالقلق ازاء ان افريقيا مستورد صافي للاسماك ومنتجات المصائد السمكية وكذلك التجارة الاقليمية البينية الهامشية للاسماك ومنتجات المصائد السمكية.

واعترافا بأنه في حين تم القضاء على معظم الحواجز الجمركية والقيود الكمية في معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مازالت الحواجز غير الجمركية قائمة وتعوق التجارة الاقليمية البينية للمنتجات السمكية ومنتجات الأسماك؛

ونظرا للشعور بالقلق ازاء التنمية المحدودة لسلاسل القيمة لمصائد الاسماك

48. قام الخبراء بالتالي:

أ) حث المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء على مواءمة السياسات التجارية والاطر القانونية للحد من الحواجز التجارية.

ب) توصية الدول الاعضاء بتعزيز القدرات التجارية على مستوى الدولة وبناء البنية التحتية المادية والمؤسسية للتجارة من أجل زيادة التجارة الافريقية البينية.

ج) مطالبة الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء بدعم /تنفيذ آليات لوضع العلامات البيئية بما يتفق مع سياسة الحفاظ على المخزونات واعتبارات الرعاية الاجتماعية.

د) مطالبة المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء بتعزيز/ اقامة منظمات او شبكات تتصل بالتجارة الاقليمية والاسواق لتعزيز تحسين معلومات السوق من أجل تمكين أفضل لاتخاذ القرارات على جميع المستويات.

هـ) تشجيع الدول الاعضاء على تعزيز نهج سلاسل القيمة عند تحليل هذا القطاع لاخذ قضايا التجارة الاوسع في الاعتبار.

و) حث الدول الاعضاء على تنفيذ تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني من خلال تنفيذ خطة عمل وتدابير ملائمة بما في ذلك تدابير دولة المرفأ.

4. فيما يتعلق باستغلال تمويل الاستثمار من أجل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية

اعترافا بأن النمو في مصائد الاسماك وقطاع تربية الاحياء المائية يقوده القطاع الخاص بشكل رئيسي؛

وبالاشارة إلى انه في ظل شبه الغياب لآلية تمويل معينة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في معظم الدول الاعضاء.

49. قام الخبراء بالتالي:

أ) مطالبة الدول الاعضاء بتهيئة بيئة مواتية للخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في إطار البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية.

ب)توصية الدول الاعضاء بالاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بتطوير نهج مبتكر لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

5 . فيما يتعلق بالامن الغذائي والتغذوي

تعزيز أهمية الاسماك في مجال الامن الغذائي والتغذوي وسبل المعيشة؛

نظرا للشعور بالقلق ازاء المستوى المرتفع من خسائر ما بعد الحصاد وخاصة في المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية على نطاق صغير.

50. قام الخبراء بالآتي:

أ) حث الدول الاعضاء على تعزيز الاطر التنظيمية لحماية عمليات استدامة مصائد الاسماك الصغيرة والحفاظ على المخزونات.

ب) مطالبة الدول الاعضاء والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بالحد من خسائر ما بعد الحصاد ودعم أنشطة ما بعد الحصاد من خلال استثمارات كافية وسياسات ملائمة.

ج) حث الدول الاعضاء على وضع استراتيجيات قطاعية على المستوى الوطني لتوسيع وتكثيف تربية الاحياء المائية ومصائد الاسماك الداخلية.

د) مطالبة الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء بالاستفادة من الفرص المتاحة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع الاسواق المحلية للاسماك، بما في ذلك الطلب المتزايد في المناطق الحضرية.

هـ) مطالبة الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء بتوسيع نطاق المتابعة المتكاملة لتربية الاحياء المائية على نطاق صغير كوسيلة لزيادة الانتاجية الريفية والامن الغذائي.

و) حث الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية على دعم تطوير السياسات الوطنية من أجل مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية التي تعزز البنى التحتية الملائمة لسلامة الاغذية من اجل تعزيز تعبئة الاسماك والتجارة والتسويق.

ز) حث الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء على تعزيز قدرة أصحاب المصلحة المعنيين بالاسماك عبر سلسلة القيمة.

ح) حث الدول الاعضاء على اعطاء أولوية لتنمية تربية الاحياء المائية من أجل الامن الغذائي.

6 . فيما يتعلق بالقدرة على التكيف وادارة المخاطر، بما في ذلك تغير المناخ

اعترافا بامكانية تأثر مجتمعات صيد الاسماك بشكل كبير بتغير المناخ والكوارث؛

وبالاشارة الى التكاليف الاقتصادية والبيئية الخطيرة وآثارها على الامن الغذائي وسبل المعيشة؛

واعترافا بتأثر مجتمعات الصيد بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الامراض المنقولة جنسيا.

51. قام الخبراء بالتالي:

أ) حث الدول الاعضاء على إدراج مصائد الاسماك / تربية الاحياء المائية في السياسة والاستراتيجية القائمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وادارة مخاطر الكوارث.

ب) مطالبة المجموعات الاقتصادية الاقليمية والهيئات الاقليمية للمصائد السمكية بتعميم تغير المناخ ومعالجة قابلية التأثر في خطط ادارة المصائد السمكية الخاصة بها.

ج) حث الدول الاعضاء على تنفيذ/ تطوير نهج النظم البيئية لمصائد الاسماك ونهج النظم البيئية لخطط ادارة تربية الاحياء المائية، مع الاخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وادارة مخاطر الكوارث.

د) حث الدول الاعضاء على انشاء نظم للانذار المبكر وتدريب الصيادين على عمليات الصيد الآمن والامن والممارسات الملاحية لضمان السلامة في البحر.

هـ) مطالبة الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء بتطوير آليات تأمين مبتكرة من أجل مشروعات مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

و) الطلب من الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الاعضاء تعزيز تطبيق أفضل الممارسات الدولية والاقليمية والتكيف التكنولوجي لتنمية مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

7 . فيما يتعلق بجمع وتحليل ونشر البيانات

نظرا لاهمية البيانات في ادارة مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية؛

وادراكا بالتحديات المتعلقة بجمع وتحليل ونشر البيانات؛

واعترافا بأهمية تبادل المعلومات والتكنولوجيا والحاجة إلى استراتيجية شاملة لجمع البيانات في القارة .

52. تولى الخبراء:

أ) حث الاتحاد الافريقي على تسهيل تطوير استراتيجية جمع وتحليل ونشر البيانات لمساعدة الدول الاعضاء في تعزيز مصائد الاسماك واحصاءات تربية الاحياء المائية.

ب) حث الدول الاعضاء على ادماج احصاءات المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية في نظم الاحصاءات الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات والاستراتيجية العالمية لتحسين الاحصاءات الزراعية والريفية.

ج) تشجيع الدول الاعضاء على بناء القدرات في مجال جمع وتحليل وتفسير البيانات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية لتحسين عملية صنع القرارات في مجال ادارة مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

د) حث الدول الاعضاء على تعزيز التعاون من أجل تبادل المعلومات وجمع البيانات وتحليلها ونشرها على المستويين الوطني والاقليمي لادارة مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية.

8 . فيما يتعلق بنوع الجنس والشباب

نظرا لاهمية المرأة والشباب في قطاع مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية ومساهمتها في التخفيف من حدة الفقر والامن الغذائي والتغذوي؛

وبالاشارة الى تهميش المرأة والشباب في عمليات صنع القرارات.

53. يتولى الخبراء:

أ) حث الدول الاعضاء على مراعاة المساواة بين الجنسين والشباب في السياسات والقوانين والخطط الوطنية للمصائد السمكية وتربية الاحياء المائية وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في صنع القرارات.

ب) دعوة الدول الاعضاء الى القضاء على عمالة الاطفال وتهيئة بيئة ملائمة ومواتية للتوظيف اللائق للشباب بما في ذلك الوصول الى الخدمات المالية والخدمات الصحية الصديقة للشباب.

ج) مطالبة الدول الاعضاء بتشجيع خطط التمكين من أجل تعزيز أدوار أو أنشطة المرأة والشباب في تنمية مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية بما في ذلك التجارة والتسويق والانتاج.

تاسعا . النظر في توصيات الجلسات الحوارية: القضايا والتوصيات الرئيسية عن جلسات المناقشة في أول مايو 2014

الدورة 1 : رؤية لافريقيا: أفريقيا التي نريدها

1. **الحلقة 1: هدف أفريقيا بشأن الجوع: تركزت المناقشات على السؤال: "هل يمكن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2025؟**

54. بينما كان هناك اجماع عام على أن القضاء على الجوع بحلول عام 2025 يمكن تحقيقه، تم الاتفاق على أن هذا مشروط بوجود "ارادة سياسية". ركزت المناقشة التي تلت ذلك على مسألة الارادة السياسية وكيفية اظهار ذلك.

55. كان جميع الوزراء على اقتناع بأنه اذا كانت هناك ارادة سياسية، يمكن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2025. خلال المناقشة التي تلت ذلك، حدد المتحدثون العوامل التي تحدد الارادة السياسية : أ) تخصيص ميزانية كافية مع سياسات وخطط لضمان الاستخدام الكفؤ والفعال للمخصصات، ب) التنسيق فيما

بين القطاعات، نظرا للترابط بين الزراعة والقطاعات الاخرى؛ ج) تنظيم/تنسيق الشراكات؛ د) الحصول على الاراضي والائتمان وغيرها من المدخلات؛ د) برامج لجلب الشباب والنساء الى الزراعة؛ هـ) الابتكارات الفنية التي تعد مناسبة وفي متناول صغار المنتجين؛ و) تبادل المعارف؛ ز) التعامل مع الفساد في المواقع الحدودية؛ ح) المستوى اللازم توفره من الموارد البشرية المدربة.

التوصية:

أ) ينبغي على الدول الاعضاء ايلاء اهتمام وثيق بالتقدم حول هذه الابعاد باعتبارها وسائل حاسمة لقياس نطاق تفعيل تلك الالتزامات المحددة لدعم الزراعة.

الجلسة 2 : الانتقال من القول الى الفعل

2. **الحلقة 2: الانتقال من القول الى الفعل – ماذا و كيف – التوصيات الصادرة عن حلقة النقاش**

أ) التمويل: يتعين على الدول الاعضاء ضمان أن تنعكس الزراعة كأولوية قصوى في الاوراق الاستراتيجية للدول، المقدمة الى البنك الافريقي للتنمية.

ب) مشاركة الشباب: زيادة فرص مشاركة الشباب في مجموعة واسعة من سلاسل القيمة (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك وغيرها).

ج) الشمولية: وضع آليات، كجزء من تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية، والتي من خلالها يتم التشاور بشكل ملائم مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك منظمات المزارعين) والشركاء الانمائيين والفنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالزراعة ومشاركتهم على نحو فعال في التنفيذ.

د) البنية التحتية: الاستثمار في مشاريع الري والبنية التحتية للأسواق (بما في ذلك التعامل مع ما بعد الحصاد والتصنيع) والميكنة والطاقة وتصنيع المدخلات المحلية.

عاشرا. النظر في اقتراح لتفعيل مقرر الاتحاد الافريقي بشأن اللجان الفنية المتخصصة – اللجنة الفنية المتخصصة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة

56. قدم ممثل المستشار القانوني للاتحاد الافريقي عرضا حول قرار مؤتمر الاتحاد الافريقي Assembly/AU/Dec.227 (XII) لانشاء 14 لجنة فنية متخصصة. والاثار المترتبة على هذا القرار هو حل كل المؤتمرات الوزارية الافريقية التي تستند الى هذا القطاع مثل المؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة، والمجلس الوزاري الافريقي للعلم والتكنولوجيا (أمكوست)، ومجلس الوزراء الافريقيين للمياه وغيرها. وأشار الى أن قرار مؤتمر الاتحاد الافريقي Assembly/AU/Dec.365 (XVII)، دعا الى تفعيل اللجان الفنية المتخصصة من يناير عام 2013، وهذا يعني أن كل المؤتمرات الوزارية سوف تنعدم وسيتم نقل عملها الى اللجان الفنية المتخصصة. وأضاف أنه من الآن فصاعدا، سيتم التعامل مع القضايا المعنية بالزراعة والتنمية الريفية ومصائد

الاسماك وتربية الأحياء المائية عن طريق لجنة الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة.

57. أثيرت القضايا التالية أثناء المناقشات حول العرض:

أ) هناك حاجة إلى طريق واضح لتفعيل قرار المؤتمر مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤتمر الوزاري القطاعي واللجان.

ب) تتم رعاية جميع القطاعات ذات الصلة التي بشكل منفصل حتى الان، في اللجنة الفنية المتخصصة الجديدة.

ج) يجري مراعاة التكلفة والتمويل للانشطة القطاعية لكل قطاع في اللجنة الفنية المتخصصة الجديدة.

د) تأخذ الاجراءات/ العمليات لصياغة برنامج الاعداد الحالي للجنة الفنية المتخصصة الجديدة بما في ذلك دمج الهيئات الوزارية القطاعية وأماناتها في نظام الاتحاد الافريقي، الاعتبار المناسب.

هـ) يعمل المكتب الحالي للمؤتمر الوزاري بشكل مشترك كآلية التنسيق للجنة الفنية المتخصصة الجديدة.

و) تعد البيئة قضية شاملة ربما لا تتناسب مع أي لجنة فنية متخصصة واحدة، لذلك ليس هناك حاجة لتوضيح الكيفية التي ستتعامل بها اللجان الفنية المتخصصة مع البيئة بوصفها قضية شاملة. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة هو كيان قانوني مستقل عن الاتحاد الافريقي، لذلك هناك حاجة الى التوضيح

لفهم الاثار المترتبة على دمج المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة في هيكل الاتحاد الافريقي.

ز) ان قطاع الاسماك أمر حيوي بالنسبة للدول الافريقية في مجال الامن الغذائي ومساهمته في الاقتصاد. وبالتالي، هناك حاجة لانشاء لجنة فنية متخصصة لمصائد الاسماك والزراعة.

ح) يجب أن يكون هناك مبرر واضح لعقد اجتماع لبعض اللجان الفنية المتخصصة مرة واحدة سنويا وغيرها مرة واحدة في كل عامين.

ط) يجب أن يكون هناك وضوح بشأن كيفية التعامل مع التحدي المتمثل في اللجان الفنية المتخصصة التي تعد خارج اطار الاتحاد الافريقي.

ي) أثير قلق من أن الغاء المؤتمرات الوزارية ليس مناسبا لانها يمكن أن تؤدي إلى مركزية أكبر.

ك) من المهم توضيح ماهية قدرة الاتحاد الافريقي على ادارة اللجنة الفنية المتخصصة الجديدة التي سوف تحظى بالتفويض الموجود لدى المؤتمرات الوزارية

58. ردا على ذلك، أشار مقدم العرض الى أن:

أ) قرار انشاء لجنة فنية متخصصة من أجل مصائد الاسماك يمكن اتخاذه فقط من جانب مؤتمر الاتحاد الافريقي نظرا لأن عملية اعداد اللجان الفنية المتخصصة بدأت منذ فترة طويلة. وشهدت الدول الاعضاء بالاتحاد الافريقي حاجة الى اعادة تكوين اللجان الفنية المتخصصة إلى 14. ونظرا لأن هذا مقررا لمؤتمر الاتحاد الافريقي، يعد ساريا، فإن مهمة مفوضية الاتحاد الافريقي هو ضمان التنفيذ وأي اعادة للنظر

في اللجان الفنية المتخصصة هي مسؤولية مؤتمر الاتحاد الافريقي وليس مفوضية الاتحاد الافريقي التي يمكن أن تمرر فقط هذه الرسالة إلى مؤتمر الاتحاد الافريقي.

ب) يمكن أن تحظى بعض هذه التحديات التي اثيرت برعاية لوائح اللجان الفنية المتخصصة.

ج) سيتم دمج المؤتمرات الوزارية في اطار اللجان الفنية المتخصصة المعنية والتي تعد من هيئات الاتحاد الافريقي وسيتم تمويلها من ميزانية مفوضية الاتحاد الافريقي.

د) هناك حاجة الى الاصلاح لترشيد عمليات المؤتمرات الوزارية. في الوقت الحاضر، هناك حوالي 25 مؤتمرا وزاريا وأحيانا توصيات من المؤتمرات الوزارية تتعارض مع بعضها البعض وبالتالي هناك حاجة لتعزيز التنسيق بين اللجان الفنية المتخصصة.

حادي عشر. دراسة واعتماد مقررات وزارية

نحن وزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية، اجتمعنا في مركز الاتحاد الافريقي للمؤتمرات في أديس أبابا، اثيوبيا، من 1–2 مايو عام 2014، حول موضوع عام الزراعة والامن الغذائي: "تحويل الزراعة الافريقية من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة من خلال استغلال الفرص من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة"؛

اعترافا وتقديرا بمؤتمر الاتحاد الافريقي لرؤساء الدول والحكومات لاعلانه، خلال دورته العادية 19، عام 2014 ليكون عام الزراعة والامن الغذائي، ويميز الاحتفاء بالذكرى العاشرة لاعتماد البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

واعترافا بالتقدم المحرز في تنفيذ اعلان مابوتو 2003 بشأن الزراعة كما ورد في اطار البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبالتحديات التي واجهت ذلك، والدروس المهمة المستفادة على مدى العقد الماضي خلال تنفيذ البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية، والتي تنعكس على الافاق والفرص من أجل التعجيل بالنمو الزراعي والتحول من خلال المحافظة على هذا الزخم؛

واقتناعا بأن التعجيل بالنمو الزراعي والتحول هو شرط لا غنى عنه لتحقيق طموحات الافريقيين من أجل الازدهار المشترك، وتحسين سبل المعيشة والكرامة وكذلك السلام والأمن؛

وتأكيدا على الاهمية الاستراتيجية لضمان ان جميع قطاعات سكاننا، وخاصة النساء والشباب والقطاعات المحرومة الاخرى من مجتمعاتنا، يجب أن تشارك وتستفيد بشكل مباشر من فرص النمو؛

وكذلك **اقتناعا** بأن النجاح في نمو وتحول زراعي شامل، سيكون له أكبر تأثير مباشر وايجابي على تحقيق الاهداف الانمائية المستدامة الاوسع نطاقا في أفريقيا، بما في ذلك الحد من الفقر وعدالة اجتماعية أكبر وتعامل أفضل مع مسائل البيئة؛

وادراكا للحاجة الى تعزيز الحفاظ والاستخدام المستدام للمصائد والموارد السمكية وتربية الاحياء المائية من خلال سياسات متماسكة وكذلك الحكم والترتيبات المؤسسية على الصعيدين الوطني والاقليمي،

واعترافا بامكانيات قطاع تربية الاحياء المائية لتوليد الثروة والمزايا الاجتماعية والمساهمة في تنمية الاقتصاد الافريقي وأهمية الاسماك والمنتجات السمكية في الامن الغذائي والتغذوي وسبل المعيشة؛

ونظرا للحاجة إلى استغلال مزايا مصائد الاسماك في أفريقيا والوفرة في تربية الاحياء المائية من خلال تنمية سلاسل القيمة، وتسارع التجارة والتسويق،

وتأكيد الاعتراف بدور البحوث والعلوم في مجال تحويل مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية والانتاجية لاستغلال امكاناتها الكاملة؛

ونظرا للقلق بشأن القيمة المضافة المحدودة في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية الى جانب مستوى عال من خسائر ما بعد الحصاد وخاصة في مجال مصائد الاسماك الصغيرة ، والاحاطة علما بغياب آلية مالية محددة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية:

1. **نشيد** بمفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للتعبير عن رؤية وأهداف واضحة لتسارع النمو الزراعي في افريقيا والتحول إلى تحقيقها خلال العقد المقبل، والتي تشاورنا بشأنها خلال اجتماعنا

2. **نوافق** على تقرير كبار المسؤولين وخبراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية، الذين اجتمعوا في الفترة 28–30 أبريل 2014؛ وأيضا اقرار الرسائل الرئيسية التي نجمت عن المناقشات الحوارية التي أجريناها مع أصحاب المصلحة على أساس الرؤية والاهداف المقترحة.

وبالتالي تم اعتماد القرارات التالية:

أ) فيما يتعلق بالتعجيل بالنمو الشامل للانتاج الزراعي والانتاجية:

أ) مضاعفة على الأقل المستوى الحالي للانتاجية مع التركيز على المدخلات والري والميكنة واستدامة النمو السنوي للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي عند 6 ٪ على الأقل؛

ب)دعم الانتاج واستخدام مدخلات زراعية فعالة من حيث التكلفة وذات جودة ودعم الميكنة والمواد الكيميائية الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية) التي تكون في المتناول والوصول الى جميع أصحاب المصلحة؛

ج) الاستثمار في ادارة المياه بكفاءة وفعالية والبنية التحتية للري لتسهيل نظام امدادات للمياه مستقر ويمكن التنبؤ به وكذلك الطاقة المتجددة بأسعار معقولة ويمكن الاعتماد عليها لاغراض الانتاج الزراعي؛

د) اتخاذ تدابير وآليات لضمان الحصول بشكل متساو على فرص، بما في ذلك الاراضي والاصول الانتاجية ومعلومات المعارف والمهارات، بالنسبة للنساء والشباب والمجموعات الرعوية وغيرها من الفئات المحرومة اجتماعيا؛

هـ) دعم التأهيل المهني للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الاسرية من خلال برامج التدريب المهني؛

و) اقرار أجندة العلوم من أجل الزراعة في افريقيا لزيادة مستوى النمو السنوي في اجمالي انتاجية العوامل الكلية للزراعة من خلال ابتكار التكنولوجيا ونشرها واعتمادها والموارد البشرية الماهرة؛

ز) الموافقة على المبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات القائمة على أرض واسعة النطاق في أفريقيا التي أعدتها مبادرة سياسات الاراضي لمفوضية الاتحاد الافريقي والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وتستهدف مساعدة الدول الاعضاء على تحقيق استفادة مثلى من استثمارات مثل هذه.

ب) فيما يتعلق باستغلال الاسواق والفرص التجارية من أجل التحول والازدهار المشترك:

أ) الحد من الفقر بواقع النصف من خلال الزراعة، من خلال من بين أمور أخرى، توفير فرص عمل من أجل 30 ٪ على الاقل من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية؛

ب) زيادة التجارة الافريقية البينية بواقع ثلاثة أضعاف؛

ج) تسريع التجارة داخل الاقاليم وفيما بين الاقاليم في أفريقيا بهدف تعزيز الطلب على المنتجات الزراعية الأفريقية بما في ذلك تبسيط واضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التجارية الحالية؛

د) التعجيل بانشاء منطقة التجارة الحرة القارية والانتقال الى خطة تعريفة خارجية مشتركة لتشجيع القيمة المضافة داخل افريقيا والتجارة في الاغذية والزراعة دون المخاطرة بالجودة والمعايير ؛

هـ) اصلاح السياسات والمؤسسات لتسهيل الاستثمار في الاسواق والبنية التحتية للتجارة وتعزيز تنمية سلسلة القيمة الزراعية الاقليمية الشاملة، مع التركيز على سلع زراعية مختارة استراتيجيا؛

و) الالتزام بآليات التنسيق التي اتخذت على المستوى القاري لتعزيز الموقف الافريقي المشترك بشأن المفاوضات التجارية الدولية المرتبطة بالزراعة واتفاقات الشراكة؛

ح) تعزيز قدرات صغار المنتجين في مجالات تنظيم المشاريع التجارية وتطوير القيادة والتنظيم والتفاوض والدخول الى الاسواق بما في ذلك التعاقدات؛

ط) الحد من خسائر ما بعد الحصاد بواقع النصف على الأقل. والاستثمار في البنية التحتية لتطوير الاسواق وسلسلة القيمة على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية بما في ذلك التصنيع المحلي والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعالجة ما بعد الحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع؛

ي) دعم وتسهيل الدخول والمشاركة التفضيلية للمرأة والشباب في فرص مشروعات زراعية مربحة وجذابة؛

خ) التشجيع على انشاء منصات لتفاعلات الجهات الفاعلة المتعددة.

ج) فيما يتعلق بتحقيق أهداف الامن الغذائي والتغذوي، ما يلي:

1) الالتزام بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025، والحد من التقزم بنسبة 50٪؛

2) اتخاذ تدابير ملموسة تضمن الحكم الرشيد والاصلاحات اللازمة للسياسات والاطر القانونية لتحديد أولويات أجندة الامن الغذائي والتغذوي نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول 2025 ؛

3) تطوير و تفعيل حزم الحماية الاجتماعية وبرامج المشاريع الزراعية التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية وخاصة النساء والشباب؛

4) وضع وتطبيق مؤشرات واقعية ومتوافقة مع السياق لتتبع الامن الغذائي والتغذوي والنظر في تعقيد مسألة الأمن الغذائي والتغذوي؛

5) اعطاء الاولوية للماشية وادماج مسائل رعاية الحيوان باعتبارها جزءا هاما من التنمية الزراعية والتحول الزراعي وباعتبارها استراتيجية رئيسية نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذوي؛

6) وضع موقف أفريقي بشأن الكائنات المحورة وراثيا وقدرة افريقيا على الاستفادة من الفرص؛

7) تعزيز الاحتياطات الاستراتيجية الغذائية والنقدية للاستجابة لنقص الغذاء الذي ينجم عن الجفاف الدوري لفترات طويلة أو غيره من الكوارث/حالات الطوارىء؛

8) تعزيز نظم الانذار المبكر لتيسير الاستجابات المتقدمة والاستباقية للكوارث وحالات الطوارئ مع الغذاء وتأثيرات الأمن الغذائي والتغذوي؛

9) استهداف المناطق الجغرافية والفئات المجتمعية ذات الاولوية من أجل تدخلات الغذاء والتغذية؛

10) تشجيع وتسهيل زيادة استهلاك المواد الغذائية المنتجة محليا بما في ذلك تعزيز برامج التغذية المدرسية المبتكرة التي تستخدم المواد الغذائية التي يكون مصدرها المجتمع الزراعي المحلي؛

11) تعزيز الجودة التغذوية للمواد الغذائية من خلال تدعيمها بالعناصر الضرورية.

د) فيما يتعلق بتعزيز قدرة الزراعة في أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ وأنواع أخرى من المخاطر، ما يلي:

1) ضمان أن يتسم ما لا يقل عن 30 ٪ من أسر المزارع / الأسر الرعوية بالقدرة على التكيف مع الصدمات؛

2) دعم تكامل أجندة بناء المرونة في مساهمة أفريقيا في اطار ما بعد عام 2015 للحد من مخاطر الكوارث وأجندة التنمية المستدامة وتغير المناخ؛

3) تسريع تنفيذ استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ على المستوى الوطني والاستراتيجية الاقليمية لافريقيا للحد من مخاطر الكوارث وبرنامجها للعمل بما يتماشى مع اطار عمل هيوجو؛

4) دعم تنمية القدرات وزيادة الاستثمارات لمبادرات بناء القدرة على التكيف، بما في ذلك الضمان الاجتماعي للعمال الريفيين؛

5) ادماج برامج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث سواء في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية وخطط الاستثمار الزراعي الاقليمية.

6) تعزيز والمشاركة بنشاط في برامج قارية واقليمية ووطنية لتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتعلم المتبادل؛

7) تحسين توافر وحصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على معلومات موثوق بها وحديثة بشأن المناخ والمخاطر ومعارف وتكنولوجيا وادوات (على سبيل المثال، المحاصيل والتأمين على الماشية) لتسهيل عملية التنمية الزراعية بصورة تتسم بالقدرة على التكيف مع المناخ واخذ علم بالمخاطر من خلال الاستثمار في خدمات معلومات المناخ والطقس؛

8) تعزيز صون وتنمية أصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية التي يمكنها التحمل والتكيف مع الظروف المناخية القاسية بما في ذلك استخدام الموارد الجينية الأصلية؛

9) تحسين ادارة المخاطر والقدرة على المرونة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا بما في ذلك النساء والأطفال والفئات المحرومة اجتماعيا؛

10) اعطاء أولوية للنظم البيئية المعرضة للتأثر مثل الغابات والاراضي القاحلة وشبه القاحلة وصحة التربة وتآكل التربة والتنوع البيولوجي، وما الى ذلك، حيث تكون تحديات التصحر وتدهور الاراضي حادة؛

11) وضع وتنفيذ مشاريع رائدة داخل الدول تتعلق بتأثيرات تغير المناخ والتصحر على الزراعة، من أجل التعزيز المحتمل لأفضل الممارسات وتعزيز القدرة على التكيف؛

12) وضع أهداف واقعية بشأن عدد اضافي من الاسر الزراعية التي تمارس الزراعة الذكية للمناخ بحلول عام 2025.

هـ) فيما يتعلق بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل الاستثمارات في الزراعة الافريقية، ما يلى:

1) الحفاظ على زخم تخصيص نسبة مئوية متزايدة من الميزانيات السنوية الوطنية للزراعة وذلك تمشيا مع الحد الأدنى من الالتزام البالغ 10 ٪ واتخاذ أيضا تدابير لضمان كفاءة وفعالية هذه الاستثمارات؛

2) وضع آليات ونظم للاعتراف وتقدير الاداء للدول الاعضاء فيما يتعلق بالتقدم بشأن الالتزامات الرئيسية المتفق عليها؛

3) انشاء و/ أو تعزيز الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص لما لا يقل عن خمس (5) من سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الاولوية مع الصلة القوية بزراعة الحيازات الصغيرة ؛

4) وضع و/ أو تعزيز برامج التمويل التي تعد صديقة للمشروعات من أصحاب الحيازات الصغيرة لدعم انتقالها الى المشروعات القابلة للحياة؛

5) انشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز آليات التمويل المشترك؛

6) تشجيع واعطاء اولوية لحشد الموارد المحلية من أجل الاستثمار الزراعي للحد من الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للتمويل والتي قد تحد من الشعور بالملكية والشراء من قبل المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين؛

7) انشاء وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية الرئيسية الوسيطة للقطاع الخاص من أجل التيسير والتنسيق الشامل لضمان مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

و) فيما يتعلق باستغلال امكانات مصائد الاسماك وموارد تربية الاحياء المائية، ما يلي:

1) اقرار اطار سياسات الاتحاد الافريقي واستراتيجية الاصلاح من أجل مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية في أفريقيا؛

2) اجراء اصلاحات لمعالجة ادارة مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية وتطوير المؤسسات التي تؤدي إلى استدامة مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية بما يتماشى مع اطار سياسات الاتحاد الافريقي واستراتيجية الاصلاح من أجل مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية؛

3) تطوير مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحفاظ على اطار نتائج الزخم للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

4) تعزيز التنمية المتكاملة لتربية الأحياء المائية كوسيلة لزيادة الانتاجية الريفية والامن الغذائي والتغذية؛

5) تسريع التجارة من خلال تطوير سلاسل القيمة للاسماك وتشجيع التجارة المسؤولة والعادلة في الاسماك والتسويق من أجل استغلال بشكل كبير منافع مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية الوافرة في أفريقيا.

6) فيما يتعلق بالمحافظة على زخم اطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، ما يلي:

1) الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

2) اقرار اطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كأداة رئيسية:

أ) ترجمة أهداف التنمية الزراعية لأفريقيا إلى أهداف ملموسة؛ من أجل تتبع ورصد ووضع تقارير عن التقدم وكذلك تيسير التعلم والمساءلة المتبادلة؛

ب) تعزيز المواءمة والتنسيق وحشد جهود القطاعات المتعددة لتحقيق الاهداف المشتركة؛

ج) متابعة المزيد من التخطيط والبرمجة من أجل برامج جديدة.

3) تعزيز قدرة أفريقيا على المعرفة واعداد البيانات وادارتها لدعم التخطيط والتنفيذ القائم على الادلة؛

4) تعزيز منصات مؤسسية متعددة من اجل المراجعة الدورية من قبل الاقران والتعلم المتبادل والمساءلة المتبادلة؛

5) الالتزام بعملية المراجعة الزراعية التي ستجرى كل عامين؛ والمراجعة في منتصف المدة، وبعد خمس سنوات، للاهداف الرئيسية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2015–2025.

3. يطلبون:

1) أن تطور مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد استراتيجية تنفيذ وخارطة طريق تيسر ترجمة الى نتائج، رؤية وأهداف النمو والتحول الزراعي العاجل 2025 للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2025.

2) أن تعمل مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بالتعاون مع الشركاء على تطوير آليات من شأنها أن تعزز قدرة أفريقيا على المعرفة واعداد وادارة البيانات لتعزيز التخطيط والتنفيذ القائم على الادلة؛

3) أن تجري مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع المؤسسات العلمية الافريقية ذات الصلة، دراسة لاستكشاف امكانية اتخاذ موقف أفريقي بشأن الكائنات المحورة وراثيا بهدف الاستفادة من الفرص التي ربما تقدم،

4) أن تعمل مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على اضفاء الطابع المؤسسي على نظام للمراجعة من قبل الاقران والذي من شأنه أن يشجع الاداء الجيد بشأن الالتزامات والاعتراف بشكل دوري بالأداء النموذجي من خلال الجوائز؛

5) أن تيسر مفوضية الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية التعجيل بالتكامل الاقتصادي لتعزيز التجارة الأفريقية البينية في الأغذية والزراعة؛

6) أن تنشىء مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الاقليمية مراكز افريقية للتميز من أجل تربية الاحياء المائية وصيد الاسماك ودراسات التنوع البيولوجي وعلم المحيطات لتعزيز القدرة على البحوث في مجال مصائد الاسماك وتربية الأحياء المائية؛

7) أن تدعم المجموعات الاقتصادية الاقليمية جهود الدول الاعضاء في تطوير سلاسل القيمة وتشجيع التجارة والتسويق المسؤول والعادل في الأسماك، من خلال الاستفادة بشكل كبير من فوائد مصائد الاسماك في أفريقيا ووفرة تربية الأحياء المائية؛

8) أن يحشد الشركاء الانمائيين دعمهم الفني والمالي بطريقة توافقية ومنسقة وراء تنفيذ هذه القرارات.

رابعا. توصية مؤتمر الاتحاد الافريقي بالموافقة على الالتزامات التالية بشأن أهداف النمو والتحول الزراعي العاجل في أفريقيا والتي يتعين تحقيقها بحلول عام 2025:

أ) تجديد الالتزام بالمبادئ والقيم لعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

ب) تجديد الالتزام بتخصيص 10 ٪ على الاقل من الانفاق العام على الزراعة؛

ج) الالتزام بالقضاء على الجوع ؛

1) مضاعفة على الاقل الانتاجية (التي تركز على المدخلات والري والميكنة)؛

2) تقليل خسائر ما بعد الحصاد بواقع النصف على الأقل؛

3) تحسين التغذية: الحد من التقزم بواقع النصف.

د) الالتزام بالحد من الفقر من خلال الزراعة بواقع النصف:

1) استدامة النمو القطاعي السنوي في اجمالي الناتج المحلي للزراعة بنسبة 6 ٪ على الاقل؛

2) انشاء و/ أو تعزيز الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص من أجل خمسة (5) على الاقل من سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الاولوية مع ربط قوي بالزراعة لاصحاب الحيازات الصغيرة؛

3) توفير فرص عمل من أجل 30 ٪ على الاقل من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية.

4) الالتزام بمضاعفة التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية؛

5) الالتزام بضمان أن يتسم 30 ٪ على الأقل من أسر المزارعين/الأسر الرعوية بالقدرة على التكيف أمام الصدمات؛

6) الالتزام باطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التي ستجرى كل عامين.

الثاني عشر. الاختتام الرسمي

59. اختتم الاجتماع رسميا من قبل الرئيس بعد الملاحظات الختامية من جانب السيدة توموسيمي رودا بيس مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي وجهت الشكر الى الدول الاعضاء لمشاركتها النشطة والى البلد المضيف على حسن الضيافة التي قدمتها للموفدين.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the AU joint conference of ministers of agriculture, rural development, fisheries and aquaculture, Addis Ababa, Ethiopia, 28 April – 2 May 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4562

Downloaded from African Union Common Repository